

بسم الله الرحمن الرحيم

عطفية

# دور حروف العطف في استنباط الأحكام

## من مصادرها الشرعية

### «الحرف ثم»

أ.د/ دياب سليم محمد عمر

أستاذ ورئيس قسم أصول الفقه بكلية

الشرعية والقانون بالقاهرة

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلامة على من أنزل عليه القرآن بلسان عربي مبين ، سيدنا محمد الصادق الأمين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وسار على نهجهم إلى يوم الدين ...  
وبعد ...

فهذا بحث في الحرف (ثم) وهو ضمن حروف العطف . ولما كانت حروف العطف تدخل في علم أصول الفقه تحت موضوع «حروف المعاني» فإنه ينبغي علينا بيان معنى الحرف ، وموقع حروف المعاني من علم أصول الفقه ، وحاجة علم الأصول لهذه الحروف ، وسبب تسميتها بحروف المعاني . فأقول وبالله التوفيق:

### أولاً: معنى الحرف:

للحرف معنى في اللغة وآخر في الاصطلاح.

**فمعناه في اللغة:** الطرف، فالحرف من كل شيء طرفه ، وشفيره، وحده، وواحد حروف التهجي<sup>(١)</sup> . وهو الوجه الواحد ، ومن ذلك قول الله تعالى:

(ومن الناس من يعبد الله على حرف)<sup>(٢)</sup> . أي على وجه واحد ، فإن وجد ما

يحببه استقر وإلا انشمر ، قيل: كان الرجل يقدم المدينة فإن ولدت امرأته غلاماً وولدت خيله، قال: هذا دين صالح. وإن لم تلد امرأته ولم تنتج خيله، قال: هذا دين سوء<sup>(٣)</sup> .

(١) مختار الصحاح ص ١٣١ ، ترتيب القاموس المحيط ج ١ ص ٨٥ .

(٢) من الآية : ١١ من سورة الحج .

(٣) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢٠٩ .

## معنى الحرف في الاصطلاح:

لو نظرنا إلى الحرف نجد أنه قسم من أقسام الكلام العربي، وأقسام الكلام العربي

هي:

الاسم، والفعل، والحرف.

١ - فالاسم: ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الماضي، والمضارع، والأمر).

٢ - والفعل: ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(١)</sup>.

٣ - أما الحرف: فهو ما دل على معنى في غيره<sup>(٢)</sup>، أي أن الحرف لا يستقل بالمفهومية، أي بمفهومية المعنى منه، فهو يدل على معنى في غيره، أي لا في نفسه، والضمير في «غيره» إما عائد إلى اللفظ بمعنى أنه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ آخر إليه، وإما أن يعود الضمير إلى المعنى، بمعنى أنه غير تام في نفسه، أي لا يحصل من اللفظ إلا بانضمام شيء آخر إليه، فصار الحاصل أنه لا يستقل بالمفهومية أي بمفهومية المعنى منه<sup>(٣)</sup>.

يقول إمام الحرمين<sup>(٤)</sup>: «والحروف صلوات بين الأسماء والأفعال»<sup>(٥)</sup>.

(١) الحدود في النحو للرماني ص ٣٨، التعريفات للجرجاني ص ١٩، ١٤٧ الإحكام للآمدي ج ١ ص ٢١، ٨٣.

(٢) الحدود في النحو للرماني ص ٣٨، التعريفات للجرجاني ص ٧٦، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٨٥، حاشية السيد الجرجاني علي شرح العضد ج ١ ص ١٨٥.

(٣) حاشية الجرجاني علي شرح العضد ج ١ ص ١٨٥.

(٤) هو: أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني الملقب بإمام الحرمين. من كبار علماء الشافعية، ولد في جوين من نواحي نيسابور (٤١٩هـ) وتوفي سنة (٤٧٨هـ) من مؤلفاته «البرهان» في أصول الفقه.

(٥) البرهان لإمام الحرمين ج ١ ص ١٧٩ فقرة ٨٩. وفي المخصص لابن سيد ج ١٤ ص ٤٤، ٤٥ حروف المعاني: هي التي تربط الأسماء بالأفعال والأسماء بالأسماء.

## ثانياً: موقع حروف المعاني من علم أصول الفقه:

بالنظر إلى ألفاظ اللغة العربية نجد فيها الحقيقة والمجاز.

**فالحقيقة:** اسم لما أريد به ما وضع له، فعيلة من حق الشيء إذا ثبت بمعنى فاعلة أي حقيق، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية كما في العلامة لا للتأنيث، وفي الاصطلاح: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب<sup>(١)</sup>.

فإطلاق لفظ الأسد على الحيوان المفترس حقيقة، لأنه استعمل في المعنى الأصلي الموضوع له لفظ الأسد.

**والمجاز:** اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما، وهو مفعول بمعنى فاعل من جاز إذا تعدى كالمولى بمعنى الوالي سمي به لأنه متعدد من الحقيقة إلى المجاز<sup>(٢)</sup>. وذلك بإطلاق لفظ أسد على الرجل الشجاع فإنه مجاز، لأنه استعمل في غير معناه الأصلي للعلاقة بين الأسد والرجل الشجاع وهي: الجرأة.

والمجاز كما يتحقق في الأسماء والأفعال يتحقق كذلك في الحروف، فإنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فمن الحروف ما يستعمل في معناه الأصلي الموضوع له فيكون حقيقة، وقد يستعمل الحرف في غير ما وضع له، أي بمعنى حرف آخر فيكون مجازاً، فمثلاً: «في» إن كان بمعنى الظرفية يكون الاستعمال حقيقة، وذلك مثل قوله تعالى: (أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)<sup>(٣)</sup> وإن كان بمعنى «على» يكون الاستعمال مجازاً، وذلك مثل قوله تعالى: (وأصلينكم في جنوع النخل)<sup>(٤)</sup>. كل هذا يقتضى من المستنبط للأحكام الشرعية والمستدل عليها أن يعرف المعاني الحقيقية التي وضعت للحروف، وكذلك المعاني المجازية، لأن كثيراً من مسائل الفقه تترتب على ذلك. ولذلك

(١) التعريفات للجرجاني ص ٨٩ - ٨٠، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٣٦.

(٢) التعريفات ص ١٧٨، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٤٧.

(٣) من الآية ٨١ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٧١ من سورة طه.

رأينا بعض الأصوليين يذكرون حروف المعاني ونحوها بعد الحقيقة والمجاز لأنها - وكما قلنا - تارة تستعمل فيما وضعت له فتكون حقيقة وتارة تستعمل في غيره فتكون مجازاً، وبعض مسائل الفقه مبني عليها<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: حاجة علم الأصول لهذه الحروف:

لو نظرنا إلى الحروف نجد أنها من مباحث على النحو، ولكن جرت عادة الأصوليين أن يبحثوا عن بعض أحوال الحروف تمييزاً للفائدة للاحتياج إليها في بعض المسائل الفقهية<sup>(٢)</sup> فالأصوليون دققوا في فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون. فإن كلام العرب متسع جداً والنظر فيه متشعباً. فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي واستقراء زائد على استقراء اللغوي.

ومن أمثلة ذلك: دلالة صيغة (افعل) على الوجوب و(لا تفعل) على التحريم، وكون كل وأخواتها للعموم، وما أشبه ذلك لو فتشنا في كتب اللغة لم نجد فيها شفاء لذلك ولا تعرضاً لما ذكره الأصوليون، وكذلك كتب النحو لو طلبت معنى الاستثناء، وأن الإخراج هل هو قبل الحكم أو بعد الحكم؟ ونحو ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون وأخذوها باستقراء خاص من كلام العرب، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو. فهذا ونحوه مما تكفل به أصول الفقه. حقيقة لا ينكر أحد أن لأصول الفقه استمداداً من علمي اللغة والنحو، ولكن تلك الأشياء التي استمدها منهما ومن غيرهما لا تذكر فيه بالذات بل بالعرض<sup>(٣)</sup>.

(١) المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ٣١، التلويح للفتازاني ج ١ ص ٩٨، كشف الأسرار للنسفي، ونور الأنوار عليه ج ١ ص ١٨٩، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٣٩، تسهيل الوصول للمحلوي ص ٩٥.  
(٢) التنقيح لصدر الشريعة والتلويح للفتازاني ج ١ ص ٨٩، شرح الجلال المحلي علي جمع الجوامع ج ١ ص ٣٣٥، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٣٩، تيسير التحرير ج ٢ ص ٦٣.  
(٣) الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي وابنه ج ١ ص ٧ - ٨ تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل.

ولو رجعنا إلى حاجة علم أصول الفقه لحروف المعاني نجد أن حروف المعاني من الأهمية بمكان لأصول الفقه، لأن أكثر الكلام العربي يتوقف على معرفة معناه، ثم الاستفادة منه على معرفة معاني الحروف والأدوات التي تربط بين الأسماء والأفعال. وبالمثال يتضح المقال:

يقول الله - سبحانه وتعالى: (وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ولدار الآخرة خير ولنعم دار المتقين جنات عدن يدخلونها تجري من تحتها الأنهار لهم فيها ما يشاءون كذلك يجزي الله المتقين الذي تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون)<sup>(١)</sup>.

ويقول رسولنا محمد - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه أبوهريرة - رضی الله عنه: «لن ينجي أحداً منكم عمله، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته، فسددوا وقاربوا واغدوا وروحوا، وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا».

وفي رواية السيدة عائشة - رضی الله عنها: «سددوا وقاربوا واعلموا أنه لن يدخل أحدكم بعمله الجنة، وأن أحب الأعمال أدومها إلى الله وإن قل»، وفي رواية لها أخرى: «سددوا وقاربوا وأبشروا فإنه لا يدخل أحد الجنة بعمله قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة»<sup>(٢)</sup>.

(١) الآيات: ٣٠، ٣١، ٣٢ من سورة النحل.

(٢) صحيح البخاري ج ٨ ص ٨٣ كتاب الرقاق ط. الفجالة الجديدة ١٣٧٦ هـ. (٣) رصل المباني للمالقي ص ١٤٦.

لو نظرنا إلى ظاهر هذين النصين - القرآن والسنة - لوجدناهما متعارضين، فالنص القرآني ظاهره أن المؤمن يدخل الجنة بعمله، والسنة ظاهرها أنه لن يدخل أحد الجنة بعمله وإنما بفضل الله حتى أكرم الخلق سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم. ولإزالة هذا التعارض والتوفيق بين هذه النصين أقول: إن «الباء» في الآية الكريمة للمقابلة<sup>(١)</sup>، وليست للسببية.

فالله سبحانه وتعالى يقابلنا على الطاعات القليلة اليسيرة بالخير والنعيم الكثير في جنة عرضها السموات والأرض، ونعيم الجنة لا ينتهي فليس له حدود، وعلى ذلك فدخلنا الجنة، لا يكون بسبب أعمالنا وإنما بفضل الله ورحمته. أما «الباء» في الحديث الشريف فهي للسببية، وعلى ذلك فمعناها: لا يدخل أحد الجنة إلا بفضل الله ورحمته وليس بسبب عمله. ومن أمثلة باء السببية قوله تعالى: (فكلاً أخذنا بذنبه)<sup>(٢)</sup> وقوله: (فأخذهم الله بذنوبهم)<sup>(٣)</sup> وقوله أيضاً: (فأهلكناهم بذنوبهم)<sup>(٤)</sup> فمعنى ذلك كله بسبب<sup>(٥)</sup> وعلى ذلك فحروف المعاني تشتد الحاجة إليها، لأن كثيراً من مسائل الفقه يبتنى عليها، ولذلك يقول السيوطي<sup>(٦)</sup> في كتابه: الإتيان في علوم القرآن:

«أعلم أن معرفة ذلك - حروف المعاني - من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها»، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط، كما في قوله تعالى: (وإننا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)<sup>(٧)</sup>. فاستعملت «على» في جانب الحق و«في» في جانب الضلال، لأن

(١) رصف المباني للمقالي ص ١٤٦.

(٢) من الآية: ٤٠ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ١١ من سورة آل عمران، ومن الآية ٥٢ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ٦ من سورة الأنعام.

(٥) رصف المباني للمقالي ص ١٤٤.

(٦) السيوطي: هو: الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي. الشافعي له مؤلفات نافذة عدتها علي خمسمائة مؤلف، توفي سنة ٩١١ هـ.

شذرات الذهب ج ٢ ص ٥١ - ٥٢، الفتح المبين ج ٣ ص ٦٥، ٦٦.

(٧) من الآية: ٢٤ من سورة سبأ.

صاحب الحق مستعمل بصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام فينخفض لا يدري أن يتوجه<sup>(١)</sup>.

وفي شرح الكوكبية: «وحروف المعاني تشتد الحاجة إليها وينبئ كثير من مسائل الفقه عليها»<sup>(٢)</sup>.

ويقول عبدالعزيز البخاري<sup>(٣)</sup> في كتابه كشف الأسرار على أصول البزدوي<sup>(٤)</sup>

مشبراً إلى حروف المعاني: «هذا» باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ. كثير الفوائد، جم المحاسن جمع فيه بين لطائف النحو، ودقائق الفقه، واستودع فيه غرائب المعاني وبدائع المباني»<sup>(٥)</sup>.

#### • ابعاء: سبب تسميتها بـ «حروف المعاني»:

سميت بحروف المعاني، لأنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، إذ لو لم يكن «من» و«إلى» في قولنا: خرجنا من القاهرة إلى طنطا لم يفهم ابتداء الخروج وانتهائه، فالحروف على ضربين: حروف مباني وحروف معاني.

(١) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ج ٢ ص ١٤٠.

(٢) شرح الكوكبية ج ١ ص ٣٢٢.

(٣) البخاري هو: عبدالعزيز أحمد بن محمد علاء الدين البخاري. من فقهاء الحنفية من مصنفاته: «كشف الأسرار على أصول البزدوي».

الفوائد البهية ص ٦٤، طبقات الأصوليين ج ١ ص ١٤١، الأعلام ج ٢ ص ٥٢٤.

(٤) البزدوي هو: علي بن محمد بن الحسين بن عبدالكريم بن موسي. الفقيه الحنفي. الأصولي. المكنى بأبي الحسين. الملقب بفخر الإسلام البزدوي نسبة الي بزدة ببلاد ما وراء النهر. من مؤلفاته: «كنز الوصول إلي علم الأصول» توفي - رحمه الله - سنة ٤٨٢ هـ.

الفتح المبين ج ١ ص ٢٦٣، الأعلام ج ٥ ص ١٤٨.

(٥) كشف الأسرار للبخاري علي أصول البزدوي ج ٢ ص ١٠٩.

أما حروف المعاني: فهي ما ذكرنا من أنها توصل معاني الأفعال إلى الأسماء. أي ما وضعت لمعان غير مستقلة، فهي لا تستقل بالمعقولية ولا تكون ركنا في الكلام إلا مع ضميمة، فلا تعقل استقلالا ولا تلاحظ إلا تبعا. وحروف المباني: ما كانت من بنية الكلمة، أي موضوعة لغرض التركيب لا للمعنى، وتسمى حروف التهجي، أي التعدد من هجي الحروف إذا عددها، وهذه الحروف تبدأ «بالألف» وتنتهي بالياء (١) وذلك كحرف «الباء» في بكر وبشر. بخلاف حرف «الباء» في قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم) (٢) فإنها حرف معنى، إذ معناها: الإلصاق. بعد هذه المقدمة التي اقتضتها طبيعة البحث، سأقسم - بعون الله - هذا البحث إلى: تمهيد وثلاثة مباحث.

## التمهيد

### معنى العطف وأقسامه وفائدته

#### العطف في اللغة:

الميل والثني والرد واللوى والتكبر معرضا (١) يقال: عطف الوسادة، أي ثناها. ويقول الله سبحانه وتعالى: (ثاني عطفه ليضل عن سبيل الله) (٢). أي معرضا عن الحق لاويا عنقه كفرا، أي متكبرا عن الحق إذا دعى إليه (٣).  
وثنى العطف: عبارة عن الكبر والخيلاء فهو كتصغير الخد (٤). ومن ذلك قوله - سبحانه وتعالى: (ولا تصعر خدك للناس) (٥). أي لا تتكبر فتحتقر عباد الله وتعرض عنهم بوجهك إذا كلموك (٦).  
وفي الاصطلاح:

تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد.  
والتوابع: هي الجارية على إعراب الأول، وهي خمسة:  
التأكيد والصفة، وعطف البيان، والبدل، والنسق (٧).

(١) مختار الصحاح ص ٤٤٠، ترتيب القاموس ج ٣ ص ٢٥٣ - ٢٥٥.

(٢) من الآية: «٩» من سورة الحج.

(٣) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢٠٨ - ٢٠٩، صفوة التفاسير للصابوني ج ٩ ص ٨٧٧.

(٤) الكشف للزمخشري ج ٣ ص ١٤٤.

(٥) من الآية: ١٨ من سورة لقمان.

(٦) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٤٦.

(٧) النسق ما جاء من الكلام علي نظم واحد. والنسق بالتسكين: مصدر نسق الكلام إذا عطف بعضه علي بعض، والتنسيق: التنظيم. مختار الصحاح ص ٦٥٧.



## المبحث الثاني

### محل التراخي

اتفق الإمام أبوحنيفة وصاحبه على التراخي في الحكم، واختلفوا في التراخي في التكلم.

فقال الإمام أبوحنيفة: محل التراخي في الحكم والتكلم معا<sup>(١)</sup>.

وقال الصحابان: محل التراخي في الحكم فقط.

### الأدلة

استدل الإمام فيما ذهب إليه بدليلين:

**أولهما:** أن «ثم» موضوعة لمطلق التراخي، والمطلق ينصرف إلى الفرد الكامل أي من كل الوجوه، وبناء على ذلك فالكامل في التراخي يكون في التكلم والحكم جميعا ولو جعلنا التراخي في الحكم فقط دون التكلم في التكلم - كما هو رأى الصحابين - لكان التراخي ثابتا من وجه دون وجه<sup>(٢)</sup>.

**الجواب: ويجاب عن هذا الدليل:** بأن جعل الوصل الموجود الثابت في التكلم هدرا لا يساعده العرف من أهل العرب واللغة في كلمة «ثم» فكمال التراخي لا تعرفه العرب إلا بالتراخي في الحكم فقط كما هو المتبادر من أساليبهم<sup>(٣)</sup>.

(١) أي بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف. هذا هو معني التراخي في التكلم.

انظر: كشف الأسرار للنسفي ونور الأنوار عليه ج ١ ص ٢٠٠.

(٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٢٠٩ ، كشف الأسرار للنسفي ج ١ ص ٣٠٠ فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ١٢.

(٣) التقرير والتجوير ج ٢ ص ٤٧ ، فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ١٣ ، قمر الأقطار علي نور الأنوار علي المنار ج ١ ص ٢٠٠ ، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٢٣٥.

هذه حقيقة «ثم» تقتضى أن ما بعدها وقع بعد ما قبلها وبينهما فترة، وقد تستعمل لتراخي الرتب دون تراخي الزمان من باب مجاز التشبيه، ومثال ذلك: قول الله سبحانه وتعالى: (فك رقبة \* أو إطعام في يوم ذي مسغبة \* يتيما ذا مقربة \* أو مسكينا ذا متربة \* ثم كان من الذين آمنوا)<sup>(١)</sup>.

عطف الله - سبحانه وتعالى - الإيمان على فك الرقبة ب «ثم» لتباعد الإيمان عن العتق والإطعام في الرتبة لاستقلاله واشتراط سائر الطاعات به<sup>(٢)</sup>.

فرتبة الإيمان مترابية في العلو والشرف عن رتبة الإطعام والإعتاق المتقدمين عليه فلذلك دخلت «ثم»<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله - جل علاه: (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم)<sup>(٤)</sup>.

فإن السجود وإن وقع أولا لكن رتبته كانت أشرف ، فرتبته مترابية . وكذلك قول الشاعر:

إن من سعاد ثم سعاد أبوه  
ثم قد ساد قبل ذلك جسده<sup>(٥)</sup>

فهذا ما بعد «ثم» هو قبل، غير أن المقصود هو التراخي في الرتب، فيقصد أن أباه كان أعظم رتبة منه، وجده كان أعظم رتبة من أبيه<sup>(٦)</sup>. ويمكننا أن نقول: إن الترتيب هنا ذكرى أي ترتيب في الإخبار لا في الوجود<sup>(٧)</sup>.

(١) الآيات: ١٣ - ١٧ من سورة البلد.

(٢) تفسير البيضاوي ص ٧٩٩.

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٠١ ، ١٠٢ ، البرهان في علوم القرآن للزركشي ج ٤ ص ٢٦٦ ، الكشف للزمخشري ج ٤ ص ٦٠٤.

(٤) من الآية: ١١ من سورة الأعراف.

(٥) هذا البيت لأبي نواس الحسن بن هاني، نسبه له البغدادي في خزنة الأدب ج ٤ ص ٤١٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ج ٣ ص ٤٠ ، وهو مروى في ديوانه ص ٤٤٩٣ في قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر.

(٦) شرح تنقيح الفصول ص ١٠٢.

(٧) شرح الكوكب المنير ج ١ ص ٢٣٧ ، رصف المباني ص ١٧٥ ، الجنى الداني ص ٤٢٨.



**ثانيهما:** أن هناك اتفاقا بين الإمام وصاحبيه - كما تقدم - في أن الحكم متراخ، ومن ثم فإن التراخي في الحكم ثابت فيلزم من ذلك التراخي في التكلم.

**دليل الملازمة:** أن الأصل في الإنشاءات عدم التراخي عن التكلم بها، حيث إن الأحكام لا تتراخى عن التكلم بها، فلو لم نقل بلزوم التراخي في التكلم للزومه في الحكم للزم تراخي حكم الإنشاءات عنها. في مثل قول الرجل لامرأته: أنت طالق ثم طالق<sup>(١)</sup>.

**الجواب:** وأجيب عن هذا الدليل أيضا: بأنه مختص بالإنشاءات. فـ «ثم» للتراخي في التكلم في الإنشاءات فقط، فالدليل ينتج أن التراخي في التكلم في الإنشاءات ولا ينتج في الخبر. وبمعنى الملازمة يمنع دليلها لجواز تأخر الحكم عن الإنشاءات كما في الطلاق المضاف، وبيع الفضولي الموقوف على إجازة المالك. فلتكن كلمة «ثم» مانعة من الوصل في الحكم مع بقاء الوصل في التكلم<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض العلماء: على تقدير جواز تخصيص العلة يتم هذا بإبداء المانع، وأما على تقدير عدم جواز تخصيص العلة، فلا بد من هذا القول أي التراخي في التكلم، لأنه لو تراخى الحكم فقط عن التكلم به لزم تخصيص العلة.

**الجواب:** ويجاب عن هذا: بأنه على فرض تسليمنا ببطلان تخصيص العلة فلا يتم أيضا، لأننا لا نسلم أن الإنشاء علة لوجود الحكم بالفعل بل على حسب اقتضائه. فأنت طالق إذ معناه طالق في الحال صار سببا لوقوع الطلاق في الحال، وإذا زيد عند الدخول صار علة للوقوع عند الدخول، فيجوز أن يكون إذا زيد كلمة «ثم» يكون سببا للوقوع متراخيا عن الأول.

(١) التوضيح لصدر الشريعة ج ١ ص ١٠٥، الوسيط في أصول الفقه للحنفية د. أبوسنة ص ٢٣. (٢) قمر الأرقام ج ١ ص ٢٠٠، فوائح الرحموت ج ١ ص ٢٣٥، الوسيط في أصول الفقه للحنفية ص ٢٤.

كما أنه يمكن القول فيه بمثل ما يقول مانعو التخصيص في العلة عند تخلف الحكم لمانع أن العلة منتفية، لأنه مع عدم المانع علة فكذا ههنا الإنشاء فقط ليس علة، بل هو مع عدم المانع. وههنا كلمة «ثم» مانعة<sup>(١)</sup>.

وقيل في توجيه تقوية كلام الإمام أبي خنيفة: أن اعتبار التراخي مشكل للمفتي في الحكم حيث لا حد له، بخلاف التراخي في التكلم، فإن له حدا يمكن تقديره بما يمنع الاستثناء وغيره.

ولكن هذا التوجيه غير واف، لأن اعتبار قدر التراخي مشترك بينهما - التكلم والحكم - إذ يجوز أن يعتبر في الحكم أيضا أقل ما يعد في العرف تراخيا كما أن المهلة تسقط في الإنشاءات، وبناء على ذلك فلا تعسر على المفتي أصلا<sup>(٢)</sup>.

#### أدلة الصباحيين:

استدل الصحابان على ما ذهبوا إليه وهو: أن التراخي يكون في الحكم فقط دون التكلم، بدليلين أيضا:

**أولهما:** أساليب اللغة العربية، فإن المتبادر منها أن التراخي يكون في الحكم فقط ولا يقصد منها التراخي في التكلم.

ففي قول الله - سبحانه وتعالى: (ثم إنكم بعد ذلك لميتون\* ثم إنكم يوم القيامة تبعثون)<sup>(٣)</sup> يفهم منه تراخي البعث عن الموت ولا يفهم تراخي التكلم بما بعد «ثم» عما قبلها.

(١) فوائح الرحموت ج ١ ص ٢٣٥.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) الآيات ١٤، ١٥ من سورة المؤمنون.

### الآثار الفقهية المترتبة على الخلاف بين الإمام وصاحبيه:

بنوا على الخلاف بين الإمام وصاحبيه في محل التراخي، ما إذا قال الرجل لامرأته: إن خرجت من الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق. فعند الصحابين: تتعلق الطلقات الثلاث مرتبة وتقع مرتبة أيضا بناء على قولهم: إن التراخي يكون في الحكم فقط. ولا فرق عندهما بين تقديم الشرط أو تأخره. فإن كانت المرأة مدخولا بها وقع الكل عند تحقق الشرط وهو دخولها الدار، لأنها لما طلقت الأولى كانت محلا للثانية وكذلك الثالثة. أما إن كانت المرأة غير مدخول بها فتقع طلقة واحدة عند تحقق الشرط<sup>(١)</sup>، لأن التراخي عندهما - كما تقدم - في الحكم فقط ولما ثبت حكم الأولى بانت لا إلى عدة، وعلى ذلك فالثانية تلغى لأنها لم تصادف محلا وكذلك ما بعدها أي الطلقة الثالثة<sup>(٢)</sup>.

أما عند الإمام أبي حنيفة: فهناك فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها، كما أن هناك فرقا بين ما إذا قدم الشرط أو أخره.

ومن ثم فإنه يكون عندنا أربع صور، بيانها كالاتي

**الصورة الأولى:** أن يقدم الشرط في المدخول بها، كأن يقول الرجل لامرأته: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق.

الحكم عند الإمام في هذه الصورة: تعليق الأولى بالشرط لأنها متصلة به، ولما كان التراخي عنده - كما ذكرنا - في نفس الكلام، فكأنه سكت بعد قوله: فأنت طالق. ثم طالق

(١) أثر التراخي يظهر عندهما في الوقوع عند الشرط، وهذا يمنع وقوع الثانية والثالثة قبل الدخول، لأن «ثم» حرف عطف ولها معنى خاصا وهو التراخي، فيجب اعتبار المعنيين جميعا فاعتبرا معنى العطف في تعليق الكل بالشرط، واعتبرا معنى التراخي في الوقوع، وهنا يمنع وقوع الثانية والثالثة قبل الدخول - كما تقدم.

بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٤٠ ط، الجمالية، فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٦١ ط. مصطفى الحلبي.

(٢) فتح الغفار بشرح المنار ج ٢ ص ١٣، فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٣٥.

ثانيهما: أن الكلام متصل حقيقة فلا معنى لجعله منفصلا، حيث إن العطف لا يصح مع الانفصال، وبناء على ذلك يكون التراخي في الحكم فقط<sup>(١)</sup>.

الترجيح:

مما تقدم يتضح لنا رجحان مذهب الصحابين. يقول صاحب<sup>(٢)</sup> كتاب فواتح الرحموت: بأن التراخي في التكلم إن كان، فيما أن يكون مفاد كلمة «ثم» وهو يدهى البطلان فإنه لا دلالة له على التراخي، أما أنه في التكلم فلا يفهم وإما أن يكون لازما لزوما خارجيا وهو أيضا باطل، لأن الوصل موجود بالضرورة، وإما أن يكون لازما ذهنيا عرفيا أو عقليا فذلك أيضا باطل فإننا نسمع بالألسنة كلمة «ثم» ونفهم مدلوله ولا يخطر بالبال التراخي في التكلم أصلا، وإما أن يكون لازما شرعيا جعل الشارع هذا الوصل كلا وصل، ورتب عليه أحكام التراخي فلا بد من إبانته بدليل صاف عن غوائل الشبهات<sup>(٣)</sup>.

(١) تيسير التحرير ج ٢ ص ٧٩، كشف الأسرار للنسفي وحواشيه ج ١ ص ٢٠٠، الوسيط في أصول الفقه للحنفية ص ٢٣.

(٢) صاحب كتاب «فواتح الرحموت» هو العلامة: عبدالعلي محمد بن نظام الدين الأنصاري.

(٣) فواتح الرحموت ج ١ ص ٢٣٥، عن مطلع الأسرار الإلهية في شرح المنار.

ثم طالق. فيقع الثاني والثالث في الحال لوجود المحلية، حيث إن المرأة مدخول بها - كما ذكرنا.

**الصورة الثانية:** أن يؤخر الشرط في المدخول بها، كأن يقول: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار.

فالحكم في هذه الصورة وقوع طلقتين في الحال - الأولى والثانية - لوجود المحل أما الطلقة الثالثة: فإنها تتعلق بالشرط لقربها منه.

**الصورة الثالثة:** أن يقدم الشرط في غير المدخول بها، كأن يقول لها: إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق. ففي هذه الصورة: الطلاق الأول: يتعلق بالشرط، ويقع الطلاق الثاني في الحال، ويلغو الطلاق الثالث.

**وتوضيح ذلك:** أنه لما كان التراخي عند الإمام في التكلم، فكأنه علق الطلاق الأول بالدخول ثم سكت، ثم قال لها: أنت طالق، فيقع الثاني منجزا، ولما كانت المرأة غير مدخول بها، فلم تبق حينئذ محلا للطلاق الثالث.

**الصورة الرابعة:** أن يؤخر الشرط في غير المدخول بها كأن يقول لها: أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار. ففي هذه الصورة: تقع الطلقة الأولى في الحال، ويلغو الباقي، لأنه لما كان التراخي عنده في التكلم يكون قوله: أنت طالق الأولى تنجزا للطلاق عليها، وعلى ذلك فالثانية: لم تصادف محلا وكذلك ما بعدها، حيث بانث بالأولى (١).

(١) أصول السرخسي ج ١ ص ٢٠٩ - ٢١٠. بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١. فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٤ ص ٦٠ - ٦١. التلويح للفتنازاني علي التوضيح لصدر الشريعة ج ١ ص ١٠٥. والتقريب والتجريب ج ٢ ص ٤٧. كشف الأسرار للبخاري علي أصول البيهقي ج ٢ ص ١٣٢.

## المبحث الثالث

مجىء «ثم» بمعنى الواو وما يترتب

على ذلك من أثر فقهي

إذا تعذر العمل بحقيقة «ثم» فيحترز عن الإلغاء بأن نجعل هذا الحرف مستعارا لمعنى الواو والعلاقة بينهما - ثم والواو - المجاورة أى الاتصال الذى بينهما فى معنى العطف، فالواو لمطلق العطف وثم لعطف مقيد بالترتيب مع التراخي - كما ذكرنا - والمطلق داخل فى المقيد فيثبت بينهما اتصال معنوى فيجوز أن يستعمل «ثم» بمعنى «الواو».

ومن أمثلة ذلك:

١ - قول الله - سبحانه وتعالى: (فك رقبة \* أو إطعام فى يوم ذى مسغبة \* يتيما ذا مقربة \* أو مسكينا ذا متربة \* ثم كان من الذين آمنوا) (١).

**وجه الدلالة:** لما تعذر العمل هنا بحقيقة «ثم» - وهو الترتيب مع التراخي - إذ الإيمان هو الأصل المقدم الذى يبتنى عليه سائر الأعمال الصالحة وهو شرط صحتها، فلا يكون فك الرقبة والإطعام معتبرين قبله، كالصلاة قبل الطهارة. ومن ثم فتكون «ثم» هنا بمعنى «الواو» (٢).

**أقول:** قد تقدم أن هذه الآيه يمكن أن تكون «ثم» هنا للترتيب والتراخي فى الرتب لا فى الزمان. فهنا جاءت لتباين المنزلتين، فكما تكون «ثم» لتباين الوقتين تكون أيضا لتباين المنزلتين، فهنا تراخي الإيمان، وتباعد فى الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة لا فى الوقت،

(١) الآيات من: ١٣ - ١٦ وجزء من الآيه ١٧ من سورة البلد.

(٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٢١٠، كشف الأسرار للنسفي ج ١ ص ٢٠١، كشف الأسرار للبخاري علي أصول البيهقي ج ٢ ص ١٣٢ - ١٣٣.

لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره (١).

كما أنه يمكن القول: بأن «ثم» هنا لترتيب الإخبار لا لترتيب الوجود أي ثم أخبركم أن هذا لمن كان مؤمناً (٢).

وقد يؤول هنا بترتب الاستمرار، أي ثم استمر على الإيمان (٣).

٢ - وقوله جل علاه: (وإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك فإلينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما يفعلون) (٤).

وجه الدلالة:

أنه تعذر هنا العمل بحقيقة «ثم»، لأنه - سبحانه وتعالى - شهيد على ما يفعلون قبل رجوعهم إليه كما هو شهيد بعد ذلك، فكانت «ثم هنا بمعنى الواو (٥).

ويمكننا القول هنا: بأن الله - سبحانه وتعالى - قد يكون ذكر الشهادة هنا وأراد مقتضاها ونتيجتها، وهو العقاب والجزاء، فكأنه قال: ثم الله يعاقب على ما يفعلون، أو مجاز على ما يفعلون (٣).

كما قال تعالى: (وما تفعلوا من خير يعلمه الله) (١).

٣ - قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير» (٢).

وجه الدلالة: أن «ثم» هنا بمعنى الواو مجازاً حيث تعذر العمل بحقيقة «ثم»، ومن ثم إذا عجل الكفارة بالمال قبل الحنث لا يجوز (٣). وهذا عند الحنفية.

وقال الشافعي - رحمه الله: يجوز (٤). وذلك عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير».

فهنا شرع الكفارة قبل الحنث، وما روى في رواية أخرى: «فليأت الذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه» محمول على الوجوب، وهذا على الجواز.

وقالت الحنفية: لنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، ثم ليكفر عن يمينه».

رتب، والترتيب للوجوب في الشرع فحملنا «ثم» على حقيقته في هذه الرواية

لإمكان العمل بها، وذلك لأن الأمر بالتكفير، وهو قوله: «ثم ليكفر» يبقى على حقيقته، إذ الكفارة واجبة بعد الحنث بالاتفاق، وهذه الرواية هي المشهورة، أما الرواية

(١) كشف الأسرار للبخاري على أصول البزدوي ج ٢ ص ١٣٣، تفسير البيضاوي ص ٧٩٩، شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٠١ - ١٠٢، التقرير والتحرير ج ٢ ص ٤٨، نقلاً عن الكشاف، تفسير التحرير ج ٢ ص ٨٠.

(٢) إملا - ما من به الرحمن للعكبري ج ٢ ص ١٥٥، كشف الأسرار للبخاري ج ٢ ص ١٣٣. (٣) التقرير والتحرير ج ٢ ص ٤٧، تفسير التحرير ج ٢ ص ٨٠. (٤) الآية: ٤٦ من سورة يونس. (٥) المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ٣٢، أصول السرخسي ج ١ ص ٢١٠، الإحكام للآمدي ج ١ ص ٩٨، كشف الأسرار للنسفي ج ١ ص ٢٠١، كشف الأسرار للبخاري ج ٢ ص ١٣٣.

(٣) ص ١١٠ ج ١ من أسئلة وأجوبة من غرائب أي التنزيل لابن عبدالقادر الرازي هامش على إملا - ما من به الرحمن للعكبري، كشف الأسرار للبخاري ج ٢ ص ١٣٣ نقلاً عن الكشاف.

(١) من الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١١٤ عن أبي هريرة بالواو بدل «ثم» المطبعة المصرية أولي ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م.

(٣) الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني ج ٢ ص ٧٥.

(٤) عند الشافعية - كما قلنا - يجوز تقديم الكفارة بغير إعتاق، أو إطعام، أو كسوة علي الحنث، لأنه حق مالي وجب بسبب فجاز تعجيله بعد وجود أحدهما كالزكاة قبل الحول، لكن الأولي أن لا يكفر قبل الحنث خروجاً من خلاف أبي حنيفة. مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٢٦.

التي تقدم الكفارة على الحنث فهي غير مشهورة<sup>(١)</sup>، وغير المشهور لا تعارض المشهورة، ولو صحت كان «ثم» فيها محمولا على الواو - كما تقدم - لتعذر العمل بحقيقته، وهو الترتيب مع التراخي، إذ لو حمل على حقيقته لا يكون الأمر بالتكفير للوجوب حينئذ، لأن التكفير قبل الحنث ليس بواجب بالإجماع، وإنما الكلام في الجواز<sup>(٢)</sup>.

واستدل الحنفية أيضا على ما ذهبوا إلى بقوله: إن الواجب كفارة، والكفارة تكون للسيئات، إذ من البعيد تكفير الحسنات، فالحسنات تكفر السيئات، قال تعالى: (إن الحسنات يذهبن السيئات)<sup>(٣)</sup>. وعقد اليمين مشروع، وقد أقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير موضع، وكذا الرسل المتقدمة - عليهم الصلاة والسلام - قال الله - جل علاه - خبرا عن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام: (وقال الله لأبيهم أصنامكم)<sup>(٤)</sup>. كما قال خبرا عن أولاد يعقوب: (قالوا تالله تفتؤا تذكر يوسف)<sup>(٥)</sup>. وكذا أيوب - عليه السلام - كان حلف أن يضرب امرأته، فأمره الله سبحانه وتعالى بالوفاء بقوله تعالى: (وخذ بيدك ضغثا)<sup>(٦)</sup> \* فاضرب به ولا تحنث<sup>(٧)</sup>. الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - معصومون عن الكبائر والمعاصي، فدل على أن نفس اليمين ليست بذنب، فلا يجب التكفير لها، وإنما يجب للحنث لأنه هو المأثم في الحقيقة، ومعنى الذنب فيه: أنه عاهد الله تعالى

(١) كشف الأسرار للبخاري ج ٢ ص ١٣٣.

(٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٢١٠، كشف الأسرار للنسفي ج ١ ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٣) من الآية: ١١٤ من سورة هود.

(٤) من الآية: ٥٤ من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية: ٨٥ من سورة يوسف.

(٦) الضغث هو: قبضة حشيش مختلطة الرطب باليابس.

مختار الصحاح ص ٣٧١، ترتيب القاموس ج ٣ ص ٢٨.

(٧) الآية: ٤٤ من سورة ص.

أن يفعل كذا، فالحنث يخرج مخرج نقض العهد منه، فيأثم بالنقض لا بالعهد<sup>(١)</sup> قال تبارك وتعالى: (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا)<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: فيما ذكرتم أيها الحنفية ترك العمل بحقيقة «ثم»، وإن كان فيه عمل بحقيقة الأمر، وفيما قلنا عكسه. فبم ترجع ما ذكرتم؟ يقول الحنفية ردا على هذا الاعتراض المفترض:

إن وجوب الكفارة هو المقصود من سوق الكلام، إذ المقصود الأصلي من اليمين: البر، والكفارة خلف عنه، فحمل ما هو راجع إلى المقصود على الحقيقة أولى من عكسه. وفيما ذهب إليه الحنفية: ترك الحقيقة من وجه واحد، وهو ترك العمل

بحقيقة «ثم». وفيما ذهب إليه الشافعية: ترك الحقيقة من وجهين، وهما: حمل الأمر على الإباحة، وترك العمل بالإطلاق، لأن التكفير بالصوم قبل الحنث لا يجوز بالاتفاق، والأمر بالتكفير ثبت مطلقا من غير تقييد بالمال.

ومن ثم نجد أن ما ذهب إليه الشافعي - رحمه الله - ترك العمل بالحقيقتين من غير ضرورة، وفيما ذهب إلى الحنفية: ترك العمل بحقيقة «ثم» للضرورة، والعمل بحقيقة الأمر - كما تقدم - الذي هو المقصود بسوق الحديث<sup>(٣)</sup>.

وقد يقول قائل: لم لم نجعل «ثم» بمعنى الفاء في الحديث، وحرف «الفاء» أقرب أنهم لا ينصرون<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٣ ص ١٨، ١٩.

(٢) من الآية ٩١ من سورة النحل.

(٣) كشف الأسرار للنسفي ج ١ ص ٢٠٢، كشف الأسرار للبخاري ج ٢ ص ١٣٣.

(٤) تفسير البيضاوي ص ٨٥، البرهان في علوم القرآن ج ٤ ص ٢٦٩، وإملاء ما من به الرحمن ج ١ ص ٨٥.

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ج ٤ ص ٢٦٨، التفسير الكبير للرازي ج ٣ ص ١٩٩.

وقد تأتي « ثم للتعجب<sup>(١)</sup> . ومن أمثلة ذلك قوله سبحانه وتعالى:

(ثم الذين كفروا بربهم يعدلون)<sup>(٢)</sup> ، وقوله - جل علاه: (ثم يطمع أن أزيد\* كلا)<sup>(٣)</sup>

ومعنى الآية الأولى<sup>(٤)</sup>: ثم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه<sup>(٥)</sup>، ومعنى «ثم» استبعاد عدولهم بعد هذا البيان<sup>(٦)</sup>.

أما الآية الثانية - آية وجزء من آية - فمعناها: أن الوليد بن المغيرة بعد أن بسط الله له في الرياسة والجاه العريض حتى لقب ربحانة قريش.

يقول الله فيه: (ثم يطمع أن أزيد) على ما أوتيته، وهو استبعاد لطمعه، أو لأنه لا مزيد على ما أوتى، أو لأنه لا يناسب ما هو عليه من كفران النعم، ومعاندة المنعم، ولذلك قال: (كلا إنه كان لآياتنا عنيدا)<sup>(٧)</sup> فإنه ردع له عن الطمع وتعليل للردع على سبيل الاستئناف بمعاندة آيات المنعم المناسبة لإزالة النعمة المانعة عن الزيادة. قيل مازال بعد نزول هذه الآية في نقصان حتى هلك<sup>(٨)</sup>.

(٢) من الآية الأولى من سورة الأنعام.

(٣) الآية «١٥»، وجزء من الآية «١٦» من سورة المذثر.

(٤) «ثم الذين كفروا بربهم يعدلون» عطف على قوله: «الحمد لله» علي معني أن الله حقيق بالحمد علي ما خلقه نعمة علي العباد، ثم الذين كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته، أو علي قوله: «خلق» علي معني أنه خلق ما لا يقدر عليه أحد سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر علي شيء منه تفسير البيضاوي ص ١٦٨.

(٥) الضمير يعود علي خلق السموات والأرض والظلمات والنور الأشياء المذكورة في الآية، والتي هي أسباب لتكونهم وتعيشهم فمن حقه أن يحمد عليها ولا يكفر. المرجع السابق.

(٦) تفسير البيضاوي ص ١٦٨.

(٧) الآية: «١٦» من سورة المذثر.

(٨) تفسير البيضاوي ص ٧٦٩، ٧٧٠. صفوة التفاسير للصابوني ج ٣ ص ٤٧٥ - ٤٧٦.

(٩) المآلتي: هو الإمام أحمد بن عبدالنور المآلتي. المتوفي سنة ٧٠٢ هـ.

### تبييه:

ذكر المآلتي<sup>(١)</sup> صاحب كتاب: «رصف المباني في شرح حروف المعاني» أن

«ثم» في الكلام موضعين:

الموضع الأول: أن تكون حرف عطف.. يعطف مفردا على مفرد، وجملة على

جملة.

الموضع الثاني: إما أن تكون حرف ابتداء على الاصطلاح، أي يكون بعدها المبتدأ

والخبر. وإما ابتداء كلام، فالأول نحو أن تقول: أقول لك اضرب زيدا ثم أنت تترك الضرب، ومنه قوله تعالى: (قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب ثم أنتم تشركون)<sup>(٢)</sup>.

وابتداء كلام، كقولك: هذا زيد قد خرج ثم إنك تجلس، قال الله عزوجل:

(فتبارك الله أحسن الخالقين) ثم قال بعد ذلك: (ثم إنكم بعد ذلك لميتون

\* ثم إنكم يوم القيامة تبعثون)<sup>(٣)</sup>.

وقد يرجع هذا إلى عطف الجمل، إذا كانت الجملتان في كلام واحد، وذلك بحسب

إرادة المتكلم. والأظهر في الجمل الانفصال في المراد، إلا حيث يدل الدليل على أن

مقصود الكلام واحد<sup>(٤)</sup> انتهى.

ويعقب المرادي<sup>(٥)</sup>. صاحب كتاب «الجنى الداني» على كلام المآلتي صاحب كتاب

«رصف المباني» بعد أن نقله عنه بقوله:

(١) المآلتي: هو الإمام أحمد بن عبدالنور المآلتي. المتوفي سنة ٧٠٢ هـ.

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ج ١ ص ٨٢ ط. مصر ١٣١٩ هـ.

(٣) الآية: «٦٤» من سورة الأنعام.

(٤) المؤمنون: الآية «١٤ - ١٦».

(٥) رصف المباني ص ١٧٣، ١٧٥ ط. زيد بن ثابت، الجنى الداني للمرادي ص ٤٢١ نقلا عن المرجع السابق.

(٦) المرادي: هو بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي، يرجع نسبه الي قبيلة مراد، توفي يوم عيد الفطر

بمصر سنة ٧٤٤ هـ. ودفن بسرياقوس. شذرات الذهب ج ٦ ص ١٦٠، بغية الوعاة ج ١ ص ٥١٧.

ولا يصح كونها حرف ابتداء. وإنما هي حرف عطف، تعطف جملة على جملة، كما تعطف مفردا على مفرد. والله أعلم.

## فائدة:

في «ثم» أربع لغات: «ثم» وهي الأصل. و«فم» بإبدال الشاء فاء، و«ثمت» بتاء التأنيث الساكنة. و«ثمت» بتاء التأنيث المتحركة (١).

## اهم مراجع البحث

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي وابنه. مطبعة أسامة بالمنيرة الغربية/امبابة. مصر.
- ٣ - الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي. مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة.
- ٤ - الإحكام للآمدي. مطبعة المعارف بالفجالة بمصر ١٣٣٢ هـ - ١٩١٤ م.
- ٥ - أصول السرخسي. مطبعة دار الكتاب العربي ١٣٧٢ هـ.
- ٦ - الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثالثة بيروت/ لبنان ١٩٦٩ م.
- ٧ - ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل. مطبعة دار الفكر.
- ٨ - إملاء ما من به الرحمن للعكبري.
- ٩ - بدائع الصنائع للكسائي. طبعة أولى الجمالية/ القاهرة.
- ١٠ - البرهان في علوم القرآن للزركشي. مطبعة دار المعرفة بيروت/ لبنان.
- ١١ - ترتيب القاموس المحيط للطاهر أحمد الزاوي. مطبعة عيسى الحلبي.
- ١٢ - تسهيل الوصول إلى علم الأصول للمحلاوي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤١ هـ.
- ١٣ - التعريفات للجرجاني. مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ١٤ - تفسير ابن كثير. مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ١٥ - تفسير البيضاوي. مطبعة دار الفكر.
- ١٦ - التقرير والتحجير لابن أمير حاج على التحرير للكمال بن الهمام طبعة أولى الأميرية ١٣١٦ هـ.

- ١٧ - التلويح للتفتازاني على التوضيح لصدر الشريعة مطبعة محمد علي صبيح بمصر.
- ١٨ - تيسير التحرير لأمير بادشاه على التحرير للكمال بن الهمام مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٠ هـ.
- ١٩ - الجنى الدانى فى حروف المعانى لابن قاسم المرادى. مطبعة دار الآفاق الجديدة ببيروت.
- ٢٠ - حاشية الجرجانى على شرح العضد. المطبعة الأميرية ١٣١٦ هـ.
- ٢١ - رسالة فى الحدود للباغى. مطبعة وزارة المعارف العمومية بمصر.
- ٢٢ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقي. تحقيق أحمد محمد الخراط. مطبعة دمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٢٣ - شذرات الذهب لابن عماد الحنبلى. مطبعة القدسي ١٣٥٠ هـ القاهرة.
- ٢٤ - شرح تنقيح الفصول للقرافى. مطبعة دار الفكر.
- ٢٥ - شرح الكافية الشافية لابن مالك. دار المأمون للتراث جامعة أم القرى / مكة طبعة أولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٢٦ - شرح الكوكب المنير للفتوحى الحنبلى. مطبعة دار الفكر بدمشق.
- ٢٧ - صحيح البخارى بشرح فتح البارى. مطبعة دار المعرفة ببيروت.
- ٢٨ - صحيح مسلم بشرح النووى. مطبعة دار إحياء التراث العربى ببيروت.
- ٢٩ - صفوة التفاسير للصابونى. مطبعة الدوحة الحديثة.
- ٣٠ - فواتح الرحموت للأتصارى ومسلم الثبوت لمحِب الله بن عبدالشكور المطبعة الأميرية ١٣٢٤ هـ.

- ٣١ - الكشاف للزمخشري. مطبعة بولاق.
- ٣٢ - كشف الأسرار للنسفى. المطبعة الأميرية ١٣١٦ هـ.
- ٣٣ - مختار الصحاح للرازى. المطبعة الأميرية ١٩٥٣ م.
- ٣٤ - المخصص لابن سيده. الطبعة الأولى الأميرية ١٣٢٠ هـ.
- ٣٥ - معانى الحروف فى النحو للرمانى. مطبعة دار العالم العربى ١٩٧٣ م.
- ٣٦ - المعتمد لأبى الحسين البصرى. مطبعة دار الكتب العلمية بيروت / لبنان ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م.
- ٣٧ - مغنى المحتاج للشربيني الخطيب. مطبعة الحلبي.
- ٣٨ - الوسيط فى أصول فقه الحنفية. ألفه الشيخ أحمد أبوسنة. مطبعة دار التأليف بمصر.

الأستاذ الدكتور/ د. دياب سليم محمد عمر

مستشار ورئيس قسم اللغة العام

بكلية الشريعة والقانون بالجامعة - جامعة الأزهر